الأمم المتحدة

A/69/734

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٤٧ من جدول الأعمال
تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير المرحلي الرابع عن إنشاء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا، عملا بالفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٧. وهو يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز على صعيد المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/68/724).

وما زال هذا المشروع، الذي أصبح في عامه الرابع، يشهد إحراز تقدم كبير. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال التشييد في شباط/فبراير ٢٠١٥، بعد بلوغ عملية شراء خدمات البناء مرحلتها النهائية. ويأتي هذا الإنجاز الهام نتيجة لما اتسم به تنفيذ عدد من الأنشطة الرئيسية من حسن توقيت. وعلى وجه التحديد، منذ صدور التقرير السابق: (أ) تم في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ إضفاء الطابع الرسمي على منحة الأرض المقدمة مجانا من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الأمم المتحدة؛ (ب) في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، تعاقدت الأمم المتحدة مع الاستشاري المعماري؛ (ج) تم الانتهاء من وثائق التصميم التفصيلي ووثائق تقديم العطاءات

290115 280115 15-00595 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في أوائل شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ (د) أُصدرت الدعوة لتقديم العروض من أجل خدمات التشييد بعد ذلك بفترة وجيزة.

ولا يزال تركيز فريق المشروع متمحورا حول تنفيذ المشروع ضمن إطاره الزمني الضيق وفي حدود الميزانية المعتمدة. وشملت الإجراءات المتخذة لتلك الغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديد موعد متزامن لأعمال التصميم وإعداد العطاءات من أجل تلافي حالات التأخير في إصدار الدعوة لتقديم العروض من أجل خدمات التشييد؛ وتأكيد الاحتياجات البرنامجية والوظيفية خلال مرحلة التصميم من أجل تجنب أي تغيير في تصميم المشروع و/أو نطاقه خلال مرحلة التشييد؛ والإسراع في إنجاز تقييم المقترحات المتصلة بخدمات التشييد؛ والإصدار المسبق لمشروع صيغة عقد تتم فيه الدعوة إلى تقديم العروض أثناء عملية شراء خدمات التشييد وتلقي تعليقات من مقدمي العطاءات لمنع إطالة أمد المفاوضات.

أولا - معلومات أساسية

١ - بدأت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ولايتها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ولدى الآلية فرعان: فرع أروشا الذي بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ بمواصلة أداء المهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفرع لاهاي الذي بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بأداء مهام موازية مستمدة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢ - وبدأت عمليات الآلية في الفرعين في الوقت المحدد ودون حصول أي ثغرة في توفير الخدمات نتيجة للعملية الانتقالية. ولا تزال الآلية، وهي الآن في فترة السنتين الثانية من ولايتها، تؤدي مهامها كمؤسسة مؤسسة صغيرة وكفؤة، على النحو المتوخى في قرار إنشائها.

٣ - وتتضمن ولاية الآلية: (أ) القيام بالأنشطة ذات الطابع المستمر، بما في ذلك حماية الشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة المحفوظات، وتعقّب الهاربين، ومساعدة الولايات الوطنية؛ (ب) القيام بالأنشطة المخصّصة التي تتألف بشكل رئيسي من أنشطة إجراء المحاكمات ومباشرة إجراءات الاستئناف وغير ذلك من الأنشطة القضائية المندرجة ضمن اختصاص الآلية.

٤ - ويتشارك فرع أروشا حاليا الموقعَ مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجمّع مركز المؤتمرات الدولي في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة. ولئن كان المركز يقدم الدعم الكافي لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فهو غير مناسب لتلبية الاحتياجات البرنامجية والوظيفية المحددة للآلية الأصغر حجما من المحكمة بكثير. وتعزى عدم كفاية هذه المرافق بشكل أوّلي إلى بعض خصائصها الإنشائية حيث أنها لا تستوفي المعايير الدنيا المتعارف عليها دوليا في مجال المحفوظات ولا تلبي متطلبات التعامل مع المخاطر الأمنية التي تشتدّ مع التقليص التدريجي لوجود الأمم المتحدة في المجمّع، وهذا وضع لا يمكن تغييره.

٥ - وبدأ مشروع تشييد المرفق الجديد لفرع أروشا التابع للآلية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٠ ألف. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية أن تخصص مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار لتغطية المصروفات المتصلة بمرحلة التصميم النظري للمشروع. وفي الجزء الثاني من الدورة السادسة والستين المستأنفة للجمعية، قدم الأمين العام تقريره الأول عن المشروع (A/66/754)، وقدّم فيه معلومات تفصيلية عن

خطة شاملة لإدارة المشروع، بما في ذلك الاحتياجات البرنامجية والوظيفية، والتصميم النظري، ومراحل الإنجاز الرئيسية بدءا بمرحلة تصميم المرافق وانتهاء بإشغالها.

٦ - واستجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٠ باء، قُدم تقرير ثان للأمين العام عن المشروع (A/67/696) في الجزء الأول من الدورة السابعة والستين المستأنفة للجمعية. وقدم التقرير معلومات مفصلة عن نقاط اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالتصميم النظري وخطة المشروع وتقديرات التكاليف الإجمالية للمرفق الجديد المقرر، وكذلك الجهود الرامية إلى تقليص مدة المشروع.

٧ - وعقب صدور التقرير الثاني للأمين العام (A/67/696)، رحّبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٤٤ باء، بالتقدم المحرز في تنفيذ الولايات المتصلة بتشييد المرفق وأذنت بالأنشطة المتصلة بجميع مراحل عملية التشييد.

٨ - وقدم الأمين العام تقريرا مرحليا ثالثا وافى فيه الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المشروع (A/68/724)، وقد نظرت الجمعية العامة فيه خلال الجزء الأول من دورتها الثامنة والستين المستأنفة. وفي القرار ٦٨/٢٣٨، أحاطت الجمعية علما بالتقرير وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خلال الجزء الأول من دورتها التاسعة والستين المستأنفة تقريرا مرحليا عن تنفيذ المشروع، بما في ذلك نفقات المشروع ومجموع تكاليفه.

٩ - ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز على صعيد المشروع منذ صدور التقرير الثالث للأمين العام.

ثانيا - التقدم المحرز في المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - التعاون مع جمهورية تنزانيا المتحدة

١٠ - لا يزال التعاون بين الآلية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن المشروع ممتازا، وهو تعاون تعززه الاتصالات المتكررة وتبادل المعلومات، بما في ذلك في ما يتعلق بالشروط التقنية والجداول الزمنية.

١١ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وُقّع الاتفاق التكميلي بين الأمم المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة بشأن مقر الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وشمل الاتفاق التكميلي، في جملة أمور، إضفاء الطابع الرسمي على منحة الأرض المقدمة إلى الأمم المتحدة من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، والتزام هذه الأخيرة بأن توفر مجانا للأمم المتحدة طرق وصول مؤقتة ودائمة ومرافق عامة لموقع المرفق الجديد.

١٢ - وعلى النحو المطلوب بموجب الاتفاق التكميلي، أصدرت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ شهادة إشغال للآلية منحتها بموجبها الحق الحصري في أن تشغَل الموقع لمدة ٩٩ سنة، مجانا دون أن يترتب على الأمم المتحدة دفع أي رسوم إيجار سنوية أو أي رسوم أخرى.

١٣ - وفي وقت إعداد التقرير، كان توفير طريق وصول مؤقت ومرافق عامة للموقع لا يزال معلقا. ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة جمهورية تترانيا المتحدة على تعاونها حتى الآن، ويتطلع إلى إنجاز طريق الوصول والمرافق العامة، عملا بأحكام الاتفاق التكميلي، ليتسنى إكمال أعمال التشييد في الموعد المحدد.

باء - التصميم التفصيلي

١٤ - في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، أبرمت الآلية اتفاقا مع شركة استشارية معمارية وهندسية ذات خبرة دولية كبيرة وذات صلة بهذا النوع من المشاريع يوجد مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (الاستشاري المعماري) أقامت شراكة مع مكتب استشاري فرعي يعمل انطلاقا من كمبالا ويتركز عمله في شرق أفريقيا. وكان التواجد التجاري في أفريقيا شرطا أساسيا في عملية اختيار الاستشاري المعماري وذلك من أجل كفالة الاستفادة من المعارف والقدرات المحلية في تنفيذ المشروع.

١٥ - ويتوافق التصميم التفصيلي مع الجدول الزمني الوارد في العقد والميزانية المأذون بها والتصميم النظري. ويُعد تطبيق عدد من الاستراتيجيات وكذلك تطبيق الدروس المستفادة من المشاريع الكبرى الأخرى التي اضطلعت بها الأمانة العامة من العوامل الرئيسية التي ساعدت في تحقيق هذا الإنجاز. فأولا، عملت الآلية، بدعم من وحدة إدارة الممتلكات في الخارج التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية، بشكل مكثف مع الاستشاري المعماري من أجل بلورة تصميم نظري منذ بداية العملية وحتى الانتهاء من التصميم التفصيلي، مع كفالة أن يظل المفهوم الأصلي دون تغيير. وثانيا، فقد تم التخطيط لبعض مراحل التصميم بحيث تكون متداخلة، مما أتاح العمل على التصميم ووثائق العطاءات بشكل متزامن، لا تباعا. وثالثا، عمل فريق مشروع الآلية بصورة استباقية مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية من أجل زيادة توضيح وتأكيد الاحتياجات البرنامجية والوظيفية مع الاستشاري المعماري. واستند هذا النهج إلى الدروس المستفادة من المشاريع الكبرى الأخرى في المنطقة، بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر إدخال تغييرات على نطاق المشروع و/أو تصميمه أثناء عملية التشييد.

١٦ - ولا تزال العناصر الرئيسية في التصميم على النحو الوارد في التقرير المرحلي الثاني (A/67/696). ومحور التصميم هو شجرة واحدة - تمثل العدالة في العديد من أنحاء أفريقيا - تقع في وسط باحة ثلاثية الأطراف. والمباني الرئيسية الثلاثة، وكل منها يمثل وظائف منفصلة ولكن تتمتع بالقدر نفسه من الأهمية، بسيطة وخالية من أي تفاصيل غير مبررة سواء من حيث الشكل والتفصيل، بما يتماشى مع ما تتسم به الآلية من طابع بسيط وكفؤ. وقد حُدد مكان كل مبنى بحيث يُستفاد من ظروف الموقع الطبيعية، لذلك فإن هذه المباني تتسم بعناصر أفقية قوية، الغرض منها هو التشديد على الأفق والاندماج ضمن البيئة المحيطة. والتصميم قائم على استخدام المواد المتوافرة محليا وأساليب التشييد المشتركة في المنطقة وهو يركّز على ذلك. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير صور تم إعدادها بالحاسوب للتصميم التفصيلي المنجز.

١٧ - ويراعي التصميم بشكل تام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بتوفير خصائص تكفل سهولة الوصول إلى المباني. وتشمل هذه الخصائص توفير إمكانية الوصول للموظفين والزوار في أماكن العمل والأماكن العامة وقاعة المحكمة. ولا تزال كفاءة استخدام الطاقة هدفا هاما في المشروع، حيث استخدمت المنشآت الموفرة للطاقة حيثما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكلفة.

تقييم الأثر البيئي

١٨ - وفقا للتشريعات القائمة للبلد المضيف، أجرى الاستشاري المعماري تقييما للأثر البيئي للمشروع. وخلص هذا التقييم، الذي استند إلى التصميم التفصيلي، إلى أنه من غير المتوقع أن تخلّف أنشطة التشييد آثارا كبيرة على البيئة. وخلال عملية التشييد، سيكون وضع تدابير عامة للتخفيف من أي آثار بيئية مسؤولية متعهد التشييد، الذي سيتعين عليه، فضلا عن التقيد بجميع اللوائح الوطنية القائمة ذات الصلة، أن يقدم خطة إدارة بيئية وينفذها. ولا يتوقع الأمين العام أن تدعو الحاجة إلى اتخاذ أي تدابير بيئية إضافية على نفقة الأمم المتحدة أثناء عملية التشييد، إذ تبدو الترتيبات القائمة كافية. غير أن فريق المشروع ومتعهد التشييد سيستمران في رصد تدابير التخفيف والآثار التي قد تترتب على البيئة.

جيم - أنشطة الشراء

طلب خدمات شركة استشارية معمارية

١٩ - في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، أُبرم عقد مع الاستشاري المعماري من أجل توفير التصميم التفصيلي ووثائق العطاءات وخدمات إدارة التشييد بمجرد أن تبدأ أعمال التشييد.

طلب خدمات التشييد

٢٠ - بما أن عمليات تقديم العطاءات والشراء لشركة التشييد تستلزم خبرة متخصصة في عمليات الشراء المتعلقة بالتشييد، وهي خبرة غير متوافرة لدى الآلية ولا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد تولت هذه العملية مباشرة شعبةُ المشتريات في مقر الأمم المتحدة، من خلال تكريس موظف مشتريات متفرغ لهذه المهمة. وبفضل هذا الإجراء، كان بالإمكان بدء عملية البحث عن مصادر لخدمات التشييد، بما في ذلك إجراء أبحاث السوق والدراسات الاستقصائية، في آذار/مارس ٢٠١٤.

٢١ - وتمت الدعوة لتقديم العطاءات من أجل خدمات التشييد بإصدار إبداء الرغبة في الحصول على العطاءات في أيار/مايو ٢٠١٤. ومن أجل كفالة المنافسة المفتوحة والتنوع الجغرافي على صعيد البائعين المؤهلين المحتملين، نشر إبداء للرغبة في وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية على حد سواء، على الصعد المحلي والإقليمي والدولي.

٢٢ - وبعد أن أكمل الاستشاري المعماري التصميم التفصيلي ووثائق التشييد في الوقت المحدد، أُصدرت الدعوة لتقديم العروض من أجل خدمات التشييد في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفقا للجدول الزمني للمشروع. وعقد مؤتمر لمقدمي العروض في أروشا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لإفساح المجال أمام البائعين المحتملين لإجراء معاينة مادية للموقع بحيث يتسنى إدماج التكاليف الخاصة بالموقع ضمن عروضهم. ومن خلال إتاحة الفرصة لمقدمي العطاءات للقيام بطرح أسئلة والحصول على توضيحات بشأن وثائق الدعوة لتقديم العروض، ساعد هذا المؤتمر أيضا على كفالة أن يفهم البائعون المحتملون نطاق المشروع واحتياجاته فهما تاما، مما سمح لهم بالقيام بدقة بتحديد قيمة مقترحاتهم المادية والتجارية وإعدادها.

٢٣ - وأنجز تقييم الردود على الدعوة لتقديم العروض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي وقت إعداد التقرير، كانت عملية الشراء قد وصلت إلى مرحلتها النهائية ومن المتوقع أن تُستكمل في وقت قريب.

٢٤ - ولا تزال الآلية ملتزمة بالمواظبة على كفالة الاستفادة من المعارف والقدرات المحلية في تنفيذ المشروع. وكما هو الحال في طلب الحصول على خدمات الاستشاري المعماري، فإن أحد الشروط الأساسية في عملية اختيار شركة خدمات التشييد تمثّل في أن يكون لدى الشركة التي يقع الاختيار عليها وجود تجاري محلي في أفريقيا. والغرض من هذا الشرط هو كفالة أن تتوافر لدى الشركة خبرة في الشحن والاستيراد والاستعانة بالمصادر المحلية من المنطقة لتأمين العمال والمواد، وكذلك خبرة في الممارسات السائدة على الصعيد المحلي في مجال التصميم والتشييد، وجميعها عناصر بالغة الأهمية لإنجاز عملية التشييد بنجاح وفي الوقت المحدد.

ثالثا – المساءلة عن المشروع

ألف – الحوكمة وإدارة المشروع

فريق المشروع

٢٥ – يتولى فريق المشروع في المقام الأول مسؤولية تنسيق المشروع والإشراف عليه بشكل عام. والأمين العام المساعد، الذي يتولى مسؤولية أمين سجل الآلية، هو مالك المشروع. ويضطلع أمين السجل بدور قيادي في كفالة التقيد التام بصكوك الأمم المتحدة في مجال الرقابة وبتنفيذ هذا المشروع بكفاءة. وهو يستفيد من المدخلات المقدمة من رئيس الآلية والمدعي العام فيها، بالإضافة إلى التوجيه الفني والدعم المقدم من سائر أعضاء فريق المشروع وموظفي الآلية ومختلف إدارات ومكاتب الأمانة العامة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢٦ – ويساعد أمينَ السجل رئيسُ القلم، فرع أروشا، الذي يوفر التوجيه القيادي اليومي للمشروع على أرض الواقع، ويتعاون مع السلطات الحكومية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وهو يشرف أيضا على تنسيق وتقديم الدعم من الوحدات ذات الصلة في الآلية والمحكمتين، ويتواصل مع الكيانات الإقليمية والدولية القائمة في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٢٧ – وتوفر مديرة المشروع المتفرغة، الذي نشأ تعيينها عن أحد الدروس المستفادة من المشاريع الكبرى التي اضطلعت بها الأمانة العامة مؤخرا، إدارة متكاملة وتنسيقا يوميا للأعمال، بما يكفل حسن توقيت العمل وفعاليته. وقامت مديرة المشروع منذ وصولها إلى أروشا في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بتقديم المشورة إلى أمين السجل ورئيس القلم، فرع أروشا، وأبقتهما على اطلاع تام على تطورات المشروع، بما في ذلك الإنجازات التي تحققت وأي مسائل أو تحديات محتملة.

التعاون مع الجهات المعنية

٢٨ – منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/68/724)، واصل المشروع الاستفادة من الالتزام والتعاون من جانب العديد من أجزاء الأمانة العامة، ولا سيما وحدة إدارة الممتلكات في الخارج وشعبة المشتريات، وكلتاهما داخل مكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب الشؤون القانونية.

٢٩ – وتواصل الآلية العمل بالتعاون الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية الذي وفّر التوجيه والدعم فيما يتعلق بالجوانب الأساسية لتنفيذ المشروع وكفل أن تؤخذ الدروس

المستفادة وأفضل الممارسات المكتسبة من المشاريع الكبرى الأخرى في الاعتبار وأن يُستفاد منها إلى أقصى حد ممكن في المشروع. وحيث أن وحدة إدارة الممتلكات في الخارج قد قامت بشكل استثنائي بوضع التصميم النظري للمشروع داخليا، فقد ثبت أن مشاركتها في مرحلة التصميم بالغة الأهمية لكفالة أن يظل التصميم التفصيلي متسقا مع التصميم النظري على النحو الوارد في التقرير الثاني الأمين العام (A/67/696).

٣٠ - وتتواصل الآلية مع وحدة إدارة الممتلكات في الخارج على الأقل بواقع مرة كل أسبوعين، ولكن في كثير من الأحيان بتواتر أكبر، عن طريق التداول بالفيديو والمحادثات الهاتفية الجماعية والاجتماعات والمراسلات. ومع تقدم الأعمال في المشروع، شملت المناقشات التي جرت بين الآلية والوحدة جهات معنية أخرى مثل شعبة المشتريات ومكتب الشؤون القانونية، حسب الاقتضاء.

٣١ - وتعاونت الآلية مع شعبة المشتريات على نطاق واسع من خلال موظف المشتريات الذي كرّسته الشعبة للآلية والإدارة العليا. وقدمت الشعبة المساعدة المباشرة والتوجيه والقيادة في مجال شراء العقود للخدمات المعمارية ولخدمات التشييد على السواء.

٣٢ - وعلى مدى السنة الماضية، واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم الدعم القانوني الواسع النطاق والمساعدة إلى الآلية، مما كان أساسيا للالتزام بالجدول الزمني للمشروع. وقاد المكتب مفاوضات مع حكومة جمهورية تترانيا المتحدة من أجل الإسراع بوضع الصيغة النهائية للاتفاق التكميلي، إضافة إلى شهادة الإشغال. كذلك قدم المكتب الدعم إلى الآلية عبر إعداد عقد تمت صياغته خصيصا للشركة الاستشارية المعمارية، وتكييف نموذج عقد موحد معمول به في مجال خدمات التشييد بحيث يلبي الاحتياجات المحددة للمشروع. وكان استخدام النموذج الموحد للعقد المألوف لدى المتعهدين المحليين أحد الدروس المستفادة من مشاريع كبرى أخرى اضطلعت بها الأمانة العامة مؤخرا في المنطقة.

٣٣ - وواصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقديم المساعدة التقنية والإدارية للمشروع، ولا سيما في مجالات الأمن، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والشؤون المالية، والموارد البشرية، والمشتريات. ومع تطور التصميم التفصيلي، فإن هذا التعاون الوثيق بين المؤسسات كفل مراعاة جميع شروط التصميم وتطبيق أفضل الممارسات، ولا سيما في مجالات الأمن وخدمات قاعات المحكمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إدارة المخاطر

٣٤ - منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/68/724)، وُضعت الصيغة النهائية للسجل الأوّلي لمخاطر المشروع. وتحدد هذه الأداة الرئيسية مختلف أنواع مخاطر المشروع استنادا إلى تسعة مجالات تركيز (المسائل التقنية، والإدارة، والمشتريات، والتعاقد، والدعم، والحوكمة، والتنفيذ من قبل البلد المضيف، وأصحاب المصلحة، والسلامة والأمن، ومجالات أخرى) وإلى إحدى عشرة فئة (التخطيط، والميزانية والشؤون المالية، والنطاق، والجدول الزمني، والمسائل القانونية، ومعايير الموقع، والتصميم، والتشييد، والتسليم، والتشغيل والصيانة، والمسائل العامة). وسيستمر القيام بانتظام باستعراض المخاطر ودرجاتها وبتحديث المعلومات المتصلة بذلك. وغالبية المخاطر التي حُددت في هذه المرحلة هي مخاطر نوعية، ويتم تحديد درجاتها استنادا إلى احتمال وقوعها (غير مرجّحة، أو ممكنة الحدوث، أو مرجّحة) والأثر الذي قد تخلّفه (منخفض أو متوسط أو عال). وتم وضع إجراءات التخفيف استنادا إلى توصيف المخاطر (بسيطة أو متوسطة أو خطيرة)، ويجري رصدها عن كثب. ومع انتقال المشروع إلى مرحلة التشييد، من المتوقع أن يكون بالإمكان القيام على نحو أكثر دقة بتحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بالتكاليف. ويزيد السجل احتمالات النجاح في تحقيق أهداف المشروع ونواتجه المقررة عبر تمكين فريق المشروع من اتخاذ قرارات محسوبة قائمة على المخاطر.

٣٥ - ومع إحراز تقدم في المشروع، يجب أن تتوافر عوامل خارجية مؤاتية أيضا لنجاح المشروع، مثل توافر إمكانية الوصول إلى الموقع وتوافر المرافق العامة فيه، وتوافر بعض المواد المحددة وإمكانية الحصول عليها بأسعار اقتصادية، وعدم حدوث أي انقطاع في عملية التشييد نتيجة سوء الأحوال الجوية أو حصول قوة قاهرة. وقد تقع مخاطر خارجية غير مؤاتية رغم أفضل الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة والاستشاري المعماري وشركة التشييد التي سيقع الاختيار عليها في نهاية المطاف. ومع ذلك، عملا بالفقرة ٥ من القرار ٦٨/٢٦٧، فإن الأمين العام يواصل عن كثب رصد المشروع واتخاذ ما يلزم من التدابير لتحديد المخاطر المحتمل وقوعها والتخفيف من حدتها وذلك من أجل كفالة إنجاز المشروع في إطار ما حددته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٤ باء من جدول زمني عام وما أقرته من ميزانية عامة.

باء - مراقبة المشروع ومراجعة حساباته

٣٦ - طلبت الجمعية العامة، في القرار ٦٧/٢٤٤ باء، إلى الأمين العام أن يكلف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بكفالة الإشراف بشكل فعال على تنفيذ المشروع. وبناء على ذلك، فإن الأمين العام المساعد، وهو أمين سجل الآلية، طلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وضع ترتيبات لمراجعة حسابات المشروع بشكل مستمر، من أجل كفالة مراعاة المشورة

والتوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدماجها بشكل منهجي في تنفيذ المشروع.

٣٧ - وفي إطار هذا الترتيب، دأب فريق مشروع الآلية، خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على الاجتماع بشكل دوري مع كبير مراجعي حسابات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقدم له ما طلبه من وثائق المشروع وملفاته، لكفالة أن يظل مكتب خدمات الرقابة الداخلية مطلعا على أحدث المعلومات المتصلة بالمشروع ووضعه، حتى قبل بدء المراجعة الرسمية للحسابات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بدأت أول مراجعة رسمية لحسابات المشروع ركّزت على التخطيط والحوكمة. وهذه المراجعة هي الخطوة الأولى في عملية ثلاثية المراحل من المقرر أن ترافق المشروع خلال المرحلة التالية التي تلي الإشغال. وأعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التزامه بإبلاغ الجمعية العامة بنتائج مراجعة الحسابات من خلال التقارير السنوية للمكتب.

٣٨ - وتعرب الآلية عن تقديرها للفرصة التي أتيحت لها لكي تقوم بانتظام بإطلاع الجمعية العامة، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، على التقدم المحرز على صعيد المشروع. وما فتئ الأمين العام ينفذ توصيات الجمعية العامة، وهو يقدّر بشدة ما تقدمه له من تعليقات وتوجيهات باعتبار ذلك جانبا هاما من جوانب هيكل الرقابة على المشروع.

رابعا - الجدول الزمني للمشروع

٣٩ - في بداية المشروع في عام ٢٠١٢، كانت التقديرات تشير إلى أن مدته ستكون خمس سنوات وثلاثة أشهر، وإلى أنه سيكتمل في الربع الأول من عام ٢٠١٧، على النحو المشار إليه أصلا في التقرير الأول للأمين العام (A/66/754).

٤٠ - ووفقا لطلب الجمعية العامة تقليل الوقت اللازم لإنجاز عملية التشييد، قام فريق المشروع بتقصير المدة إلى أربع سنوات، أي بانخفاض قدره خمسة عشر شهرا، على أن تكتمل عملية التشييد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على النحو الوارد في التقرير الثاني للأمين العام (A/67/696).

٤١ - وعلى النحو الوارد في التقرير الثالث للأمين العام (A/68/724)، شهدت عملية التعاقد مع استشاري التصميم المعماري والهندسي للمشروع تأخرا بسيطا قارب الشهرين.

٤٢ - واتخذت الآلية عددا من التدابير الاستراتيجية في إطار جهودها المبذولة للتغلب على التأخيرات المذكورة أعلاه. فخلال مرحلة التصميم، حدد فريق المشروع جدولا زمنيا متزامنا

لأعمال التصميم والإعداد للعطاءات التي يقوم بها الاستشاري المعماري، مما حال دون حصول مزيد من التأخيرات في إصدار الدعوة لتقديم العروض من أجل خدمات البناء. وخلال عملية شراء خدمات التشييد، تعاونت الآلية بشكل وثيق مع شعبة المشتريات ووحدة إدارة الممتلكات في الخارج ومكتب الشؤون القانونية، مما كفل الانتهاء من عملية الدعوة لتقديم العروض في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عقد مؤتمر قبل تقديم العطاءات وإجراء زيارة للموقع في أروشا قد ساعدا على ضمان الدقة في العروض المقدمة من مقدمي العطاءات.

٤٣ - ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات مع مقدم العطاءات الذي يقع عليه الاختيار قريبا، وأن تنتهي في أوائل عام ٢٠١٥. ومن أجل التخفيف من خطر إطالة المفاوضات، وبناء على توصية شعبة المشتريات، أصدرت الآلية نموذجا أوليا للعقد خلال فترة تقديم العطاءات، والتمست تعليقات من مقدمي العطاءات. وقد أتاح ذلك للأمم المتحدة أن تعالج مسبقا أي شواغل قد تعرب عنها الجهات المتعاقدة.

٤٤ - وعقب الانتهاء من المفاوضات، من المتوقع أن تبدأ أعمال التشييد في شباط/فبراير ٢٠١٥، بدلا من كانون الثاني/يناير، رهنا بإكمال طرقات الوصول المؤقت وعملية الربط بالمرافق العامة. ومن المتوقع أن تستغرق أعمال التشييد ١٢ شهرا، مما يعني أن إشغال المبنى سيبدأ في أوائل عام ٢٠١٦. وهذا يعني أن هذه الأعمال ستستغرق أربعة أسابيع إضافية مقارنة بالجدول الزمني الوارد في التقرير السابق للأمين العام (A/68/724). ويرد جدول زمني منقح للمشروع في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٤٥ - وقد بدأت الآلية بالفعل في اتخاذ تدابير للحد من خطر حدوث أي تأخير أثناء عملية التشييد. وتم التأكد من الاحتياجات البرنامجية والوظيفية خلال مرحلة التصميم من أجل التقليل إلى أدنى حد من خطر إدخال تغييرات في تصميم المشروع و/أو نطاقه أثناء هذه العملية. ويتوقع أن يسهم اشتراط توافر خبرة في المنطقة لدى متعهد التشييد في المساعدة على منع حدوث تأخيرات نتيجة إجراءات الاستيراد أو الاستعانة بمصادر لتأمين العمالة والمواد.

خامسا - نفقات المشروع وتكاليفه

٤٦ - أذنت الجمعية العامة، في القرار ٦٧/٢٤٤ باء، للأمين العام بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل الإيرادات والنفقات المتصلة بتشييد المرفق. وأشارت إلى أنه يتعين إدراج أي احتياجات إضافية، تتجاوز مبلغ الـ ٣ ملايين المعتمد سابقا بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٠ ألف، في الميزانية المقترحة للآلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن ثم فقد قام

الأمين العام بإدراج احتياجات إضافية قدرها ٧٠٠ ٧٨٧ ٥ دولار في ميزانيته المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/491) وهو مبلغ أقرته الجمعية بالكامل في قرارها ٦٨/٢٥٧. وبلغ مجموع الميزانية المعتمدة للمشروع ٧٠٠ ٧٨٧ ٨ دولار.

ألف - النفقات حتى الآن

٤٧ - يبين الجدول أدناه النفقات الفعلية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والنفقات المتوقعة خلال الفترة المتبقية من المشروع.

النفقات الفعلية والنفقات المتوقعة، ٢٠١٣-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوصف	النفقات المعتمدة[أ]	النفقات الفعلية		النفقات المتوقعة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حتى إنجاز المشروع	المجموع
		٢٠١٣	٢٠١٤		
التشييد	٦ ٣٦٥ ٨٨٧	-	٢ ٩١٢	٦ ٣٦٢ ٩٧٥	٦ ٣٦٥ ٨٨٧
المهندس المعماري وإدارة المشروع					
أتعاب المهندس المعماري[ب]	٦٣٦ ٥٨٩	-	٦٣٦ ٥٨٩	-	٦٣٦ ٥٨٩
الإشراف على المشروع وإدارته[ج]	٦٣٥ ٨٠٠	١٥٥ ٩١٩	١٦٦ ٥٦٠	٣١٣ ٣٢١	٦٣٥ ٨٠٠
السفر[د]	٩٩ ٠٨٦	١٢ ٣٩٦	٦٨ ١٧٩	١٨ ٥١١	٩٩ ٠٨٦
المجموع الفرعي	١ ٣٧١ ٤٧٥	١٦٨ ٣١٥	٨٧١ ٣٢٨	٣٣١ ٨٣٢	١ ٣٧١ ٤٧٥
مجموع تكاليف المشروع	٧ ٧٣٧ ٣٦٢	١٦٨ ٣١٥	٨٧٤ ٢٤٠	٦ ٦٩٤ ٨٠٧	٧ ٧٣٧ ٣٦٢
الطوارئ[هـ]	١ ٠٥٠ ٣٧١	-	١٥١ ٦٨٠	٨٩٨ ٦٩١	١ ٠٥٠ ٣٧١
إجمالي التكاليف (شاملة مخصصات الطوارئ)	٨ ٧٨٧ ٧٣٣	١٦٨ ٣١٥	١ ٠٢٥ ٩٢٠	٧ ٥٩٣ ٤٩٨	٨ ٧٨٧ ٧٣٣

(أ) الميزانية المعتمدة الواردة في المرفق الثاني من الوثيقة A/67/696.

(ب) يعكس هذا البند تكاليف التعاقد مع شركة استشارية معمارية خارجية لإعداد وثائق التشييد التفصيلية وتأدية مهام إدارة التشييد والاضطلاع بمسؤوليات المهندس المعماري المقيّد في السجلات.

(ج) يعكس هذا البند تكلفة الاستعانة بمديرة للمشروع تتولى أعمال الإدارة والتنسيق اليومية لأنشطة المشروع.

(د) يعكس هذا البند تكلفة سفر الموظفين بين نيويورك ولاهاي وأروشا لتقديم المساعدة التقنية للمشروع.

(هـ) حُسب الاحتياطي كنسبة ١٥ في المائة من تكاليف التشييد وأتعاب المهندس المعماري (المحسوبة كنسبة من تكاليف التشييد).

٤٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت النفقات تبلغ ٢٣٥ ١٩٤ ١ دولارا. ومن أصل هذا المبلغ، حُمل مبلغ قدره ١٥١ ٦٨٠ دولارا على اعتمادات المشروع المخصصة للطوارئ لتغطية ارتفاع تكاليف رسوم المهندس المعماري عما كان مدرجا في الميزانية، نتيجة عملية تقديم العطاءات التنافسية. ويتضمن صندوق اعتمادات الطوارئ في الوقت الراهن رصيدا متاحا قدره ٦٩١ ٨٩٨ دولارا.

باء - الاحتياجات للفترة المتبقية من المشروع

٤٩ - .بما أن المفاوضات مع متعهّد التشييد لم تكن قد انتهت بعد عند إعداد التقرير، فإن الأمين العام لم يكن في وضع يسمح له بالإعلان عن القيمة المتوقعة لعقد التشييد. غير أنه استنادا إلى استراتيجيات التفاوض والتدابير الأخرى المقررة مثل إعادة الاستخدام المتوقعة لأصول من المحكمتين، توقع الأمين العام أن يُمنح العقد في حدود الميزانية العامة المأذون بها للمشروع.

٥٠ - وبالإضافة إلى وضع التصميم النظري داخليا، واصلت الآلية استكشاف وسائل أخرى لإنجاز المشروع ضمن حدود الميزانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الآلية كذلك مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بالأصول، عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٦٧/٦٨ التي شجعت فيها الجمعيةُ العامة الأمينَ العام على أن يواصل استكشاف الإمكانيات المتعلقة باستخدام أثاث المحكمتين ومعداتهما الصالحة للاستخدام. ونظرا لقرب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من المرفق الجديد ولاقتراب تاريخ إغلاقها، فقد حددت الآلية والمحكمة بالفعل بعض قطع الأثاث مثل الرفوف وبعض المعدات في مجالات الأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قد يكون بالإمكان نقلها إلى المرفق الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل فريق المشروع تحديد ورصد أي مخاطر قد تترتب عليها آثار مالية.

٥١ - ولا يزال الأمين العام ملتزما بتخصيص الموارد بأقصى درجات الفعالية والكفاءة خلال عملية تنفيذ الجزء المتبقي من المشروع، لكفالة إنجازه في حدود الميزانية العامة.

سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٢ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقدم المحرز في المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المرفق الأول

صور تم إعدادها بالحاسوب للتصميم التفصيلي المنجز

صورة منظورية للمجمع من اتجاه رؤية جنوبي

صورة منظورية للمكتب ومباني المحفوظات من اتجاه رؤية جنوبي غربي

صورة منظورية لمبنى المحكمة ولمبنى المكاتب من اتجاه رؤية جنوبي شرقي من مبنى المحفوظات

المرفق الثاني

الجدول الزمني المحدّث المشروع

النشاط	على النحو المبين في الوثيقة A/66/754		على النحو المبين في الوثيقة A/67/696		على النحو المبين في الوثيقة A/68/724		التوقعات الحالية		الوضع
	البدء	الإنجاز	البدء	الإنجاز	البدء	الإنجاز	البدء	الإنجاز	
موافقة الجمعية العامة على الشروع في التصميم التخطيطي	–	أوائل عام ٢٠١٢	–	أوائل عام ٢٠١٢	–	أوائل عام ٢٠١٢	–	أوائل عام ٢٠١٢	أُنجز
اختيار الموقع	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أُنجز
البرمجة	أوائل عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أُنجز
استقدام مديرة المشروع	أوائل عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٣	أُنجز
التصميم النظري	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أُنجز
التكاليف التقديرية	أوائل عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٣	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أُنجز
موافقة الجمعية العامة على الشروع في التصميم والبناء	–	منتصف عام ٢٠١٣	–	أوائل عام ٢٠١٣	–	أوائل عام ٢٠١٣	–	أوائل عام ٢٠١٣	أُنجز
استقدام الاستشاري المعماري	منتصف عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٤	أُنجز
إعداد التصميم ووثائق التشييد	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	أواخر عام ٢٠١٤	أُنجز
تقديم عطاءات لعقد التشييد	أوائل عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أوائل عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أُنجز
التفاوض بشأن العقد ومنحه والبدء بتنفيذه	أواخر عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٥	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أوائل عام ٢٠١٥	قيد التنفيذ
مرحلة التشييد وتجهيز الحيز الداخلي	منتصف عام ٢٠١٥	أوائل عام ٢٠١٧	أوائل عام ٢٠١٥	أواخر عام ٢٠١٥	أوائل عام ٢٠١٥	أواخر عام ٢٠١٥	أوائل عام ٢٠١٥	أوائل عام ٢٠١٦	–
الإشغال	–	أوائل/ منتصف عام ٢٠١٧	–	أواخر عام ٢٠١٥	–	أواخر عام ٢٠١٥	–	أوائل عام ٢٠١٦	–